دور المنظمة العربية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان على المستوى العربي

The role of the Arab Organization for Human Rights in the protection of human rights on the Arab Level

سلماني حياة [1]

[1]جامعة باجي مختار. عنابة (الجـــزائر) selmanihayette@rocketmail.com

تاريخ إرسال المقال: 10 / 2018/10 **تاريخ قبول المقال:**2020/01/30. **تاريخ نشر المقال: مارس /**2020

الملخص

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان هي منظمة غير حكومية، تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الوطن العربي طبقا للمعايير الدولية التي استقر عليها إجماع الأمم المتحدة والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها البلدان العربية.

ولقد استعملت المنظمة العديد من الوسائل التي تضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة في نظامها الأساسي، من رصد وتوثيق، والقيان بالدورات التدريبية في مجال تعزيز حقوق الإنسان واستقبال الشكاوى من الأفراد والجماعات... إلخ. وتجدر الإشارة في هذا المجال أن المنظمة السابق ذكرها ولضمان استقلاليتها، فهي لا تنحاز في أداءها لعملها لأي نظام عربي، كما لا تضع نفسها في موقع المعارضة ولا في موقع التحالف لأية حكومة عربية.

الكلمات المفتاحية: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

Abstract

The arabic organization is a non- governmental association in order to protect human rights and promote them in the arabic world.The aim of this organization was agreed by all the arabic countries according to the international standads.

The organization has used a number of means to ensure that it achieves the goals set forth in its statute, including monitoring and documentation, training courses in human rights promotion and receiving complaints from individuals and groups...etc. In this regard, it is worth noting that the organization mentioned above, in order to ensure its independence, does not take sides in the performance of its work by any Arab regime, nor does it place itself in the position of the opposition or the coalition of any Arab government.

KEY WORDS: Arab Organization for Human Rights, International Human Rights Law, non-governmental organization, Civil and Political Rights, Economic, Social and Cultural Rights**.**

المؤلف المرسل: سليماني حياة ، الإيميل: selmanihayette@rocketmail.com

مقدمة

جاء في مقدمة النظام الأساسي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان أنه لما كانت حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية حقوقا وحريات أصيلة لا يمكن التنازل عنها، وتنبع من رواسخ ثابتة في التراث الفكري العربي والإسلامي، للحرية والعدل والمساواة وتستند إلى المبادئ العامة في الدساتير العربية، ولما كان تجاهل حقوق الإنسان العربي أو التعدي عليها يبدد طاقات الوطن ويهدم طاقات المواطن، فقد قرر المجتمعون تأسيس منظمة تطوعية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته في الوطن العربي بالوسائل السلمية المشروعة.[1]

تهدف المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الوطن العربي طبقا للمعايير الدولية التي استقر عليها إجماع الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية التي صادقت عليها البلدان العربية.

وتستخدم المنظمة في سبيل تحقيق أهدافها الوسائل القانونية، ولا تتدخل في أية نشاطات سياسية معارضة، وتركز فقط على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان بالمخالفة للقوانين الدولية والوطنية، كما تناهض أعمال العنف سواء من جانب الجماعات الأهلية أو الحكومات.

ومرجعيتها الأساسية هي القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقيم المستمدة من الأديان السماوية والدساتير الوطنية، وتلتزم الوسائل القانونية في أداء مهامها.

لقد قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدور فعال في حماية حقوق الأفراد، وضمان عدم انتهاكها خاصة في ظل الظروف السياسية السيئة التي مرت بها الدول العربية في الآونة الأخيرة، وعلى هذا الأساس سنتطرق للمجهودات التي بذلتها هذه المنظمة من بداية تأسيسها ولغاية إصدارها لتقريرها لعام 2016. من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي، الذي يستخدم في جميع الدراسات القانونية لتحليل مضمون أو محتوى النصوص القانونية والتقارير التي ترصد أعمال المنظمة.

إن الإطار القانوني والتنظيمي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان واضح المعالم، من خلال ما تم النص عليه في نظامها الأساسي وقانونها الداخلي، لكن ما يثير تساؤلنا في هذا المجال هو مدى فعالية دور المنظمة في كفالة حقوق الإنسان على المستوى العربي؟.

وهذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال التطرق للعناصر التالية:

- أولا: ماهية المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- ثانيا: جهود المنظمة العربية لحقوق الإنسان في كفالة حقوق الإنسان على المستوى العربي

أولا: مفهوم المنظمة العربية لحقوق الإنسان ووسائل عملها

تعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان في أحد أبعادها نموذج لمؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، عانت مشكلاته وواجهت تحدياته، وعاشت عثراته ونجاحاته، وهي أيضا خبرة تنظيمية

قومية جرت في واقع إقليمي متباين في مستويات تطوره القانوني السياسي، والاجتماعي الثقافي، طبعت بناءها التنظيمي بطابع فريد بين مؤسسات العمل القومي.[2]

سنحاول من خلال هذا العنوان إبراز جميع الجوانب القانونية المتعلقة بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان سواء ما تعلق منها بظروف نشأتها أو بالجانب التنظيمي لها، مع إبراز وسائل عملها لضمان حماية حقوق الإنسان العربي.

1. ظروف نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

نشأت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العام 1983 في سياق قانوني وسياسي وثقافي غير ملائم لحقوق الإنسان في الوطن العربي، فعلى المستوى القانوني، كانت قوانين الجمعيات –حيثما وجدت- تتراوح بين الحظر والتقييد. وكان مفهوم حقوق الإنسان يعاني من التباسات بسبب تضارب المرجعيات، والتوظيف الغربي لاستعماله في تقويض الإيديولوجية الشيوعية والضغط على الإتحاد السوفياتي، فيما كانت الحريات العامة تعاني أزمة في المنطقة العربية بدرجات متفاوتة.[3]

لقد كانت فكرة إنشاء منظمة عربية لحقوق الإنسان موجودة على الساحة العربية منذ العام 1968، لكنها لم تلقى صدى واسعا إلا في العام 1983 عندما دعا اجتماع ضم عددا من المفكرين العرب في تونس إلى مؤتمر تأسيسي لإنشاء هذه المنظمة، وقد تبنى مركز دراسات الوحدة العربية هذه الفكرة، ودعا إلى المؤتمر التأسيسي للمنظمة في أعقاب ندوة ينظمها المركز حول "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي".[4]

منذ اللحظة الأولى تعذر على منظمي الندوة والمؤتمر التأسيسي أن يحصلوا على موافقة أي دولة عربية بعقدها على أرضها، مما اضطر هؤلاء لعقدها في أقرب مكان للمنطقة العربية.[5]

ولقد انعقدت الجمعية التأسيسية للمنظمة بتاريخ 1 ديسمبر 1983 في مدينة ليماسول قبرص خلال اجتماع ضم حوالي 100 شخصية عربية من المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال السياسة والصحافة في مؤتمر تأسيسي، وأعلنوا قيام منظمة عربية للدفاع عن حقوق الإنسان في الوطن العربي، كما أقروا النظام الأساسي للمنظمة وانتخبوا مجلس أمنائها برئاسة الوزير الأسبق فتحي رضوان.[6]

وفي القاهرة شرعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في العمل على الفور، لكن واجهت منذ اللحظة الأولى إشكالية اكتساب الوضع القانوني، في إطار القانون رقم 32 لسنة 1964، واستمرت تعمل كأمر واقع حتى حلول موعد عقد الجمعية العمومية للمنظمة في العام 1986 وإصدار تقرير عن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي، أين تم الاعتراض على عقد الاجتماع من طرف السلطات المصرية على أساس عدم قانونية وجود المنظمة في مصر.[7]

ورغم أن الجمعية التأسيسية قررت أن تتخذ الأمانة العامة للمنظمة من القاهرة مقرا لها، فلم يتم توقيع اتفاقية مقر مع الحكومة المصرية إلا في ماي 2000، والتي بمقتضاها تم ضمان الوضع القانوني لمقر الأمانة العامة للمنظمة، من حيث أنه كفل حصانة المقر ومستندات وأموال المنظمة من أي قرار

إداري. كما أن الطابع الإقليمي أو الدولي للمنظمة سوف يكون له تأثيره على الهيكل التنظيمي والبعد السلوكي للمنظمة.[8]

ولقد حصلت المنظمة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن قبل أن يتم منحها هذه الصفة، وأثناء انعقاد لجنة المنظمات غير الحكومية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في الجلسة التي عقدت في 17-1987/2/27 بمقر الأمم المتحدة، عارض مندوبي الحكومات العربية منح المنظمة الصفة الاستشارية في المجلس وقاموا بسيل من الاتهامات وشككوا في مصداقيتها، فنجحوا في تأجيل النظر في الطلب للجلسة القادمة التي تعقد كل عامين.[9]

وإذا كانت الحكومات العربية قد عطلت بعض نشاطات المنظمة، وأخرت إسهامها بين المنظمات غير الحكومية الأخرى في الأمم المتحدة، فإنها عن غير قصد منها أسدت صنيعا للمنظمة، فقد لفتت انتباه الرأي العام العربي والدولي بقوة للدور الذي تقوم به في خدمة قضية حقوق الإنسان في المنطقة، فخرجت عشرات التعليقات الصحفية تؤازر المنظمة بعد التعنت الذي أظهرته الحكومات، كما تلقت المنظمة مئات من خطابات التشجيع من كل أنحاء العالم.[10]

ومن التحديات الأخرى التي واجهت المنظمة أثناء نشأتها هو الحفاظ على استقلاليتها في واقع يعاني استقطابا إيديولوجيا وسياسيا حادا على مستوى النظم والمجتمعات العربية على المستويين الوطني والقومي –ولا يزال بعضها- يعتبر منظمات حقوق الإنسان منظمات معارضة، وكانت تنتهج سياسة تسعى إما إلى احتواءها أو القضاء عليها، وفي الوقت نفسه كانت الأحزاب السياسية ولا تزال تجد في منظمات المجتمع المدني عموما، وتلك العاملة في مجال حقوق الإنسان خصوصا متنفسا لحركتها وسط القيود المشددة التي تعاني منها، ومن ثم تسعى إلى الهيمنة عليها كما كانت حدة الاستقطاب والمحاور العربية في أوجها، وانعكست بشدة على مؤسسات العمل القومي بشقيها الرسمي والأهلي في محاولات الاختراق والاستحواذ والإقصاء.[11]

وفي الحقيقة، تؤكد المنظمة – في بياناتها وعلى لسان مسئوليها- أنها ليست ضد الحكومات العربية، ولكنها ضد الانتهاكات التي ترتكبها هذه الحكومات، وأنها لا تستقوي بالخارج على الداخل، إنما تعتقد أن التراكم الداخلي هو الذي يحقق فعالية أكبر. فالاستعانة بالخارج لا يدفع بحقوق الإنسان في الاتجاه الإيجابي، ومن الصواب الاستعانة بالداخل والرأي العام العربي بكل مفرداته ومؤسساته. ورغم النجاح الذي تحققه المنظمات الحقوقية نتيجة الضغط من الخارج واستجابة كثير من حكومات العالم الثالث إلى هذه الضغوط الخارجية، إلا أن ذلك لا يحدث التراكم المطلوب داخليا ليجعل التقدم في مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان سياسة ثابتة غير قابلة للارتداد.[12]

وعززت المنظمة هذا الإعلان المبدئي بقيود إجرائية بدء بحظر قبول تمويل حكومي، إلى اشتراط التعددية الاجتماعية والسياسية في هياكلها القيادية والهيئات المديرة للمنظمات العضوة، وكذا عدم الجمع بين مسؤوليات قيادية في العمل في المنظمة ومسؤوليات قيادية في العمل الحزبي، وكذلك بتجميد عضوية

أي مسؤول قيادي في الهيئات القيادية للمنظمة يتبوأ مسؤوليات وزارية في بلده أو مناصب حكومية رئيسية، لحين انتهاء فترة ولايته الرسمية.[13]

مما سبق يتجلى لنا بأن بداية نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان كانت حافلة بالعراقيل، لأن اختصاص هذه المنظمة يتعلق بموضوع حساس لا طالما أثار حفيظة معظم الدول العربية وهو ملف حقوق الإنسان، ولا أدل على ذلك أن المؤتمر التأسيسي لهاته المنظمة تم في مدينة قبرصية، كما أن الاعتراف بها ومنحها الصفة القانونية من طرف دولة المقر شهد تماطلا كبيرا.

2. أهداف المنظمة العربية لحقوق الإنسان وتمويلها

تهدف المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى حماية حقوق الإنسان والشعوب وتعزيزها في العالم العربي، طبقا للمعايير الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية، وتنصب اهتماماتها على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، سواء من جانب الجماعات الأهلية أو الحكومات بالمخالفة لهذه المعايير، كأن المنظمة تعمل في مجالي الدفاع والتعزيز، بالنسبة لكل فئات حقوق الإنسان (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، أي أنها منظمة عامة فيما يتعلق بالاختصاص الحقوقي، هناك هدف آخر مرتبط بالدفاع عن أو حماية حقوق الإنسان، وهو العمل على دعم احترام استقلال القضاء ومهنة المحاماة وسيادة حكم القانون، كما أن أهداف المنظمة لا تشمل فقط حقوق الأفراد، وإنما معنية أيضا بحقوق الشعوب، وهذا ما يميز المنظمة عن كثير من المنظمات الحقوقية في العالم .[14]

ويمكن تصنيف هذه الأهداف كما يلي:

1. الدفاع عن كامل الأفراد الذين تتعرض أي من حقوقهم الإنسانية –المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الدساتير العربية- للانتهاك، وذلك بالوسائل السلمية المشروعة، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء الأفراد ولمن يعولونهم.[15]
2. التنسيق مع اللجان الوطنية العربية لحقوق الإنسان وإتحاد المحامين العرب من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان.
3. العمل على إنشاء لجان قطرية لحقوق الإنسان في الأقطار العربية التي لا توجد بها مثل هذه اللجان.[16]

بالنسبة لنطاق تحقيق الأهداف، فهو العالم العربي (كل أعضاء جامعة الدول العربية ماعدا جزر القمر لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه"). كما تهتم المنظمة بحماية الأقليات أو الجاليات العربية والمهاجرين العرب في الدول الغربية، من خلال فروعها في عدد من هذه الدول، والتنسيق مع منظمات أمريكية حقوقية ومنظمات عربية أخرى، ومع الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة.[17]

كما سبق القول تعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان منظمة دولية غير حكومية لا تستهدف الربح. وهدفها تعزيز احترام حقوق الإنسان على الساحة العربية. حصلت على صفة العلاقات التنظيمية بمنظمة اليونسكو العالمية، وصفة المراقب بالهيئات المختصة بجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي.[18]

ولقد حصلت المنظمة أيضا على صفة المراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتعتبر أيضا عضو مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، كما تحضر هذه المنظمة اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وتتمثل في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة.[19]

وتتكون مالية المنظمة من الاشتراكات السنوية والدائمة ورسوم الانتساب، والتبرعات غير المشروطة المقدمة من أشخاص ومن جهات لا تتعارض أهدافها مع أهداف المنظمة، وعائد بيع مطبوعاتها، وعائد وديعة جمعيتها المنظمة من تبرعات أعضائها. لكن يلاحظ أن قيمة الاشتراكات الإجمالية محدودة، فيما تغطي التبرعات حوالي 90% من أنشطة المنظمة. وبالنسبة للتبرعات الفردية، فإنها تتضمن التبرعات من العرب المقيمين في الخارج إذا ما كانوا لا يزالون محتفظين بجنسيتهم العربية، ولكن لا تقبل تبرعات الأجنبي الذي اكتسب أية جنسية عربية، كما لا تقبل تبرعات عرب 48. [20]

كانت قضية التمويل ولا تزال إحدى الإشكاليات الرئيسية في عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان شأن كل المنظمات غير الحكومية في الوطن العربي .[21]

وتعتمد المنظمة مبدأ الشفافية التام في كل شؤونها المالية، فتفصل بين سلطة القرار المالي وسلطة تنفيذه، ويضع أمين الصندوق ميزانية المنظمة بالتعاون مع الأمانة العامة، ويتم اعتمادها من اللجنة التنفيذية ومجلس الأمناء، وتتم مراجعة الحساب الختامي من جانب مكتب مراجعة مستقل.[22]

لقد حاولت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ضمان الشفافية في عملها، حيث تجلى ذلك واضحا من خلال مصادر تمويلها المشروطة بعدم قبول الهبات من الأجانب حتى لو اكتسبوا الجنسية العربية، لضمان استقلاليتها، لأنها تهتم بتوثيق كافة الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان للأفراد والجماعات في الدول العربية، وعليه لابد من ضمان استقلاليتها في هذا المجال.

3. الهيكل التنظيمي للمنظمة والعضوية فيها

عمد مؤسسو المنظمة منذ البداية إلى تحديد شكل تنظيمي يتناسب مع طبيعة المنظمة كمنظمة إقليمية في واقع يتباين فيه مستوى التطور القانوني والسياسي بين بلدانها، ومستوى الاستعداد لتقبل منظمة حقوق الإنسان من عدمه.[23]

لقد اختار مؤسسو المنظمة شكلا تنظيميا يجمع بين عضوية المنظمات وعضوية الأفراد، وهو شكل تنظيمي غير شائع حيث كان السائد عندئذ إما تنظيمات عضوية فردية مثل منظمة العفو الدولية أو ذات عضوية مؤسسات مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وأتاح هذا التنظيم للعضوية الفردية إطارا للعمل والتمثيل في الجمعية العمومية للمنظمة من خلال المجموعات القطرية.[24]

وللمنظمة أفرع[25] وعضوية مؤسسية في ثمانية أقطار عربية(الأردن -تونـــس -الجزائر -الكويت -لبنان

-مصر -المغرب -اليمن)، ومجموعات قطرية، وعضوية فردية في باقي البلدان العربية. كما تعمل المنظمة في أوساط التجمعات العربية الكبرى خارج الوطن العربي. ولها أفرع في أربع دول غربية (ألمانيا -كندا - المملكة المتحدة –النمسا). وعضوية المنظمة مفتوحة لكل من يؤمن بأهدافها من مواطني البلدان العربية، سواء المقيمين في الوطن العربي أو خارجه. وجميع مناصبها القيادية بالانتخاب.[26]

وبالنسبة للهيكل التنظيمي للمنظمة فإنها تتكون من الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية. وتضم تشكيلاتها الداخلية أمانة فنية وخمس لجان متخصصة (اللجنة القانونية، لجنة حرية الرأي والتعبير، لجنة العضوية، لجنة حقوق المرأة، ولجنة تنمية الموارد).[27]

لقد حاول مؤسسو المنظمة العربية لحقوق الإنسان وضع تشكيلة هيكلية تضمن لها القيام بوظائفها المنصوص عليها في النظام الأساسي الخاص بها، فتجلى ذلك واضحا من خلال توزيع الوظائف بين مختلف أجهزتها التي تعكس الطابع التنفيذي للأهداف المسطرة لها، مع ضمان استمرارية قيامها بوظائفها، باعتبارها من أهم الخصائص الواجب توافرها في المنظمات الدولية.

ثانيا: جهود المنظمة العربية لحقوق الإنسان في كفالة حقوق الإنسان على المستوى العربي

تعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة، وأن الكرامة الإنسانية المتأصلة في بني البشر تبقى الغاية المركزية التي يجب أن يعمل كافة الأطراف دولا وجماعات ومجتمعات من أجل بلوغها. كذلك تشدد المنظمة على أن حقوق الإنسان بفئاتها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية والحق في الديمقراطية، هي كل واحد لا يجوز المقايضة على بعضها دون الآخر، وأن حقوق الشعوب وحقها في تقرير المصير يقع في مقدمة حقوق الإنسان، فلا يمكن أن يكون الإنسان حرا ما لم يكن بلده حرا، وأن الاحتلال يبقى نقيض الحرية، وأنه لا يمكن لجوهر الديمقراطية أن يتحقق دون أن يستند على حقوق الإنسان ويرسخ نبذ التمييز والإقصاء بمعانيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[28]

سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على أهم مجهودات المنظمة العربية لحقوق الإنسان في كفالة حقوق الإنسان على المستوى العربي، بالعرض لأهم الوسائل التي بذلتها في هذا المجال، وتقييم عملها والتحديات المستقبلية التي سوف تواجهها.

1. وسائل عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمتابعة الحقوق الفردية وتعزيز احترام حقوق الإنسان

تتعدد الوسائل التي توظفها المنظمة العربية لحقوق الإنسان لتحقيق أهدافها، وتتضمن المطبوعات وتنظيم أو المشاركة في تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل وغيرها، والتدريب، العمل الميداني (إرسال لجان تقصي الحقائق ومندوبين للتحقق من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي، والاتصال بالجهات المسؤولة لهذه الغاية)، مخاطبة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة أو البيانات الصحفية، الحوار مع الحكومات العربية (في مصر والسعودية ولبنان

والبحرين والمغرب، على سبيل المثال) وتقديم النصح والمشورة لها، توثيق روابط التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات الحقوقية العربية والإفريقية والدولية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، تقديم التقارير عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي للمنظمات الدولية المعنية، تقديم المساعدة المالية وغيرها من وسائل الإغاثة للمتهمين والمحكوم عليهم والمحتجزين في قضايا الرأي وغيرها من القضايا الأساسية ولمن يعولونهم.[29]

سنعرض لهذه الوسائل التي اعتمدت عليها المنظمة العربية لحقوق الإنسان من خلال ما يلي:

أ- في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتوعية بها ونشرها: نظمت المنظمة أو شاركت في تنظيم عشرات المؤتمرات والندوات، وكذلك حلقات البحث وإلقاء المحاضرات، وساهمت في الحوارات الجارية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويتم ذلك بمشاركة الأفرع والمنظمات العضوة، وبالتنسيق مع بعض الهيئات العربية والدولية المعنية.[30]

لقد أيقنت المنظمة العربية لحقوق الإنسان على غرار باقي المنظمات الدولية المهتمة بمسألة حقوق الإنسان أن من بين أهم الوسائل لتحقيق مبتغاها هو تعزيز حقوق الإنسان ونشر التوعية بها في صفوف الأفراد والجماعات، فدأبت المنظمة على تنظيم مختلف اللقاءات والندوات التي تنشر ثقافة حقوق الإنسان بين صفوف الأفراد والجماعات.

ب-في مجال التعليم والتدريب: الذي يعتبر أحد المرتكزات الرئيسية في تطوير كفاءة منظمات المجتمع المدني، ودعم قدراتها التنظيمية، وزيادة الكفاءة المهنية والفنية للعاملين فيها، كما يتجه في جانب منه إلى تعميق وعي النشطاء بقضايا العمل العام وفهمهم للمعايير القانونية، وآليات العمل على المستويين الوطني والدولي.[31]

أسست المنظمة- بالاشتراك مع اتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية- المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس عام 1989، بهدف نشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان في الوطن العربي، والمساهمة في التعليم والتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان. وقد حاز المعهد على جائزة اليونسكو لتعليم حقوق الإنسان في عام 1993. [32]

تقوم المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتسطير الدورات التدريبية للعاملين فيها والنشطاء في مجال حقوق الإنسان، بهدف تكوين معرفة متكاملة حول قضايا الإنسان في الدول العربية.

ج-في مجال التوثيق وتقنياته: تنبهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مبكرا لإشكاليات المعلومات والتوثيق[33]، فوضعت-فضلا عن القواعد التي يتم مراعاتها في البحث العلمي-قواعد صارمة لتدقيق المعلومات، ومن بينها الاستعلام من الجهات المختصة واعتبار عدم نفي الجهة المختصة قرينة على صحة المعلومات، ووضع قيد زمني يكفي للرد قبل النشر، والتعقيب على الرد إذا ما جاء منافيا للأدلة أو القرائن المتاحة للمنظمة، ومقارنة المعلومات بسياقها المتراكم لدى المنظمة ،

و بنمط الانتهاكات السابقة. ولا تستثني المنظمة من هذه القيود إلا حالات الاستعجال والخشية من الخطر الداهم على حياة الضحية أو حقه في السلامة البدنية.[34]

لضمان دقة المعلومات المتحصل عليها من المصادر المختلفة للمنظمة، يتم الاستعلام من الجهات المعنية عن صحة التقارير الوافدة إليها خاصة ما هو متعلق منها بانتهاكات حقوق الإنسان للأفراد والجماعات.

د- الحملات ولجان تقصي الحقائق: أطلقت المنظمة عدة حملات ضد مظاهر مختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، وأوفدت عدة لجان لتقصي الحقائق عن أوضاع حقوق الإنسان إلى طائفة من الدول العربية (العراق، السودان، اليمن، لبنان، الجزائر). من أمثلة هذه الحملات: حملة ضد التعذيب في الوطن العربي 1989، حملة الدفاع عن سجناء الرأي 1991، وحملة مواجهة ظاهرة الاختفاء القسري 1994. بالنسبة للجان تقصي الحقائق، أرسلت المنظمة بعثة لتقصي الحقائق لمعاينة الآثار الإنسانية للعقوبات على الشعب العراقي في العام 1991 كشفت للرأي العام العربي والدولي الواقع المزري الذي يعاني منه الشعب العراقي. وطالبت المنظمة بإلحاح بإلغاء هذه العقوبات. كما أوفدت المنظمة بعثة أخرى إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي لتقصى الأوضاع الإنسانية، والبحث في تطورات حقوق الإنسان، خلال الفترة من 2/25 – 2004/3/2.[35]

لقد أوفدت المنظمة لجان لتقصي الحقائق في العديد من الدول العربية لترصد حالة حقوق الإنسان لديها، خاصة بالنسبة للدول التي شهدت بؤرا للتوتر، أو التي وصل إلى علم المنظمة وجود انتهاكات فيها لحقوق الأفراد والجماعات.

هـ- في مجال الحماية: تتابع المنظمة شكاوى المواطنين التي تردها من مختلف الدول العربية وبعض الدول الأجنبية[36]. وتراجع الحكومات والهيئات المختصة بشأنها، وتنشرها وفقا للآليات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمنظمة[37]. في الفترة الممتدة من تاريخ تأسيس المنظمة حتى انعقاد جمعيتها العمومية الأولى في فبراير 1987، تلقت المنظمة 155 شكوى وبلاغا من أفراد وهيئات من 19 دولة عربية. وقد تدخلت المنظمة في الفترة من أكتوبر 2000 إلى نوفمبر 2004 في نحو 500 شكوى، أي حوالي 166 أو 167 شكوى سنويا من كافة الدول العربية عدا الصومال وعمان، وبعض الدول الأجنبية، فضلا عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للاجئين. تتفاوت الحالات التي تتناولها هذه الشكاوى بين حالات فردية وأخرى تضم أعدادا كبيرة من الأفراد.[38]

تتلقى المنظمة شكاوى الأفراد من الدول المختلفة، والتي تفيد بوجود انتهاكات لحقوقهم الموثقة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وهي تعتبر وسيلة رقابة فعالة لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الدول العربية.

و - في مجال حماية نشطاء حقوق الإنسان: شاركت المنظمة في أعمال اللجنة الفرعية المكلفة بإعداد إعلان حماية نشطاء حقوق الإنسان إلى أن تم إقراره من جانب لجنة حقوق الإنسان. كما شارك أعضاء مجلس أمناء المنظمة في الندوة الإقليمية حول آليات حماية نشطاء حقوق الإنسان، والتي عقدتها المنظمة بالاشتراك مع البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان في 2007، وشارك فيها ممثلون عن منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية.[39]

تعتبر مسألة حماية نشطاء حقوق الإنسان من ضمن أولويات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، خاصة وأنه لا يخفى على أحد ما يتعرض له هؤلاء من اعتقالات، كمحاولة من الأنظمة العربية لتنفيذ سياسة تكميم الأفواه وطمس معالم انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

ز - الإصدارات: تصدر المنظمة نشرة دورية - كل شهرين - بعنوان "النشرة الإخبارية" وملخصا لها باللغة الإنجليزية، وتقريرا سنويا بعنوان "حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي" وترجمة باللغة الإنجليزية لمقدمته الكلية ومجلة بحثية نصف سنوية، بعنوان "قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي" وسلسلة ثقافية بعنوان "ندوات فكرية" تعرض لخلاصة الندوات التي تنظمها أفرع المنظمة في مجالات اهتمامها. كما تصدر المنظمة أشكالا أخرى من المطبوعات كلما اقتضت الحاجة مثل البيانات الصحفية، والتقارير الخاصة بنتائج الزيارات الميدانية وبعثات تقصى الحقائق، وبعض الكتب التي تساعد في ترويج مبادئ حقوق الإنسان وإعلاء حكم القانون.[40]

تسعى المنظمة من خلال إصداراتها المختلفة إلى التوعية بمختلف المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، لتصل درجة الوعي بها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد.

2. تقييم عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتحديات المستقبلية التي قد تواجهها

قبل التطرق لتقييم عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان والعرض للتحديات التي قد تواجهها مستقبلا لابد من باب أولى أن نعرض لأهم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان التي تناولتها تقاريرها من عام 2000 إلى عام 2016.

أ - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2000:

يعد هذا التقرير هو الأخير الذي تصدره المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في سنوات القرن العشرين، فقد تم توقيع اتفاقية المقر مع الحكومة المصرية بعد انتظار طويل، وهو أمر يحمل من الدلالات أيضا، أكثر من مجرد تقنين أمر واقع كانت تمارس خلاله المنظمة عملها من القاهرة بحرية تامة طوال 18 عاما، إذ تعني هذه الخطوة الإيجابية أن الحكومة المصرية فتحت ملف حقوق الإنسان على الساحة المصرية.[41]

شهد هذا التقرير ميلاد الوضع القانوني للمنظمة، بعدما كانت تعمل تحت الضغط نتيجة عدم وجود إطار قانوني واضح لها، ويرجع تماطل الدولة المصرية في إبرام اتفاق المقر مع المنظمة إلى تخوف معظم الأنظمة العربية من فتح ملفات حقوق الإنسان فيها.

ب-تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2001:

لقد شهد العام 2000 تطورات مهمة على صعيد القضايا المركزية التي طبعت عقد التسعينات، وعمقت مأزق حقوق الإنسان على الساحة العربية، رشحته لأن يكون عام تحول وانفراج، بدءا من تحرير الجنوب اللبناني، وانتفاضة الشعب الفلسطيني تعبيرا عن تمسكه وإصراره على حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف، وانتهاء بفض الحظر الجوي غير المشروع والعقوبات اللاإنسانية على العراق، واستكمال محاكمة المواطنين الليبيين المتهمين في قضية "لوكربي" التي كانت تمثل المبرر الرسمي لفرض العقوبات على ليبيا.[42]

لقد شهدت الفترة التي سادها هذا التقرير تطورات وأحداث سياسية حاسمة في العديد من بؤر التوتر في الدول العربية، كالأراضي الفلسطينية المحتلة فقد انعكست هذه التطورات على حقوق الإنسان، أين شهدت انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان الأساسية خاصة من طرف دولة الاحتلال.

ج-تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2002:

أثناء إعداد باحثو المنظمة لهذا التقرير، بلغ العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ذروته بإعادة احتلال المدن الفلسطينية، وارتكاب مذابح بحق الفلسطينيين العزل في جنين. أين عبر المجتمع الدولي عن شجبه لهذه المذابح، ووقفت الأمم المتحدة عاجزة كلية تحت الضغط الأمريكي، تصدر القرارات -إن استطاعت- لحفظها وليس لتنفيذها. في الوقت ذاته الذي كانت فيه تتجهز لإرسال مفتشي الأسلحة للعراق بحجة منعه من امتلاك أسلحة الدمار الشامل.[43]

لقد ركز هذا التقرير على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الفلسطينيين من طرف الاحتلال الإسرائيلي، أين ارتكب أبشع الجرائم وأكثرها جسامة والتي اكتفى فيها المجتمع الدولي بالشجب والاستنكار.

د- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2003:

شهد مسار حقوق الإنسان خلال العام 2002، ومطلع عام 2003 انتكاسة خطيرة، إذ نقلت المنظمات الإرهابية، والتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب مواجهتهما إلى ساحة المنطقة، واستخدمت "الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب" آلياتها المتعددة لوقف المقاومة المشروعة للشعب الفلسطيني.[44]

لقد أشار هذا التقرير إلى الخلط الذي حدث بين مفهومي الإرهاب والمقاومة المسلحة، وتعتبر المقاومة الفلسطينية كنموذج واضح لذلك، فلم يكتفي المجتمع الدولي بالصمت عن أبشع الممارسات الشنيعة المرتكبة من طرف الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وإنما ساهم بذلك في تأجيج التهم من طرف بعض الدول والمنظمات الغربية للمقاومة الفلسطينية ونعتها بالإرهاب.

هـ-تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2004:

يتعرض هذا التقرير لتقييم حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العام 2003، والربع الأول من العام 2004، ويعكس تراجعا مؤسفا لمسار الحقوق الأساسية والحريات العامة، ولا يدع

مجالا للإشادة بالإنجازات المحدودة التي قد تكون حدثت في موقع أو آخر.[45]

لقد شهدت الفترة التي شملها التقرير تراجعا ملحوظا لحماية حقوق الإنسان في الكثير من الدول العربية، خاصة تلك التي تشهد صراعات وبؤر للتوتر.

و - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2005:

هذا التقرير هو الثامن عشر من سلسلة التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تصدر منذ عام 1987. ولقد تناول حالة حقوق الإنسان بمنظور إقليمي جمعي يرصد الجوانب والقواسم المشتركة بين مختلف البلدان العربية في التطور والظواهر والإشكاليات، فضلا عن قسمين جديدين يتضمنهما التقرير للمرة الأولى، ويتناولان بالرصد والتحليل قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الخاصة.[46]

من المسائل الجديدة والمهمة التي تناولها هذا التقرير الانتهاكات التي طالت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعد ما كان عمل المنظمة يركز على رصد الحقوق المدنية والسياسية.

ز - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2006:

لقد شهد العام 2005 تدهورا لحالة حقوق الإنسان بشكل عام في البلدان العربية، فقد تعرضت الحقوق الأساسية لانتهاكات جسيمة للعديد من الأسباب أبرزها استمرار الاحتلال العسكري لفلسطين والعراق وانعكاساتها، وتداعيات الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، التي أحالت البلدان العربية إلى مسرح لأعمال العنف والإرهاب المتنامي، وكذلك النزاعات المسلحة المحتدمة في السودان والصومال.[47]

تم التوثيق في هذا التقرير للعديد من الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان بمختلف فئاتها، وسبب هذا التدهور يرجع بالدرجة الأولى للأوضاع السياسية التي كانت تعيشها العديد من الدول العربية آنذاك، من احتلال وإرهاب ونزاعات مسلحة داخلية.

ح - تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2007:

تميز مشهد حقوق الإنسان على الساحة العربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بسلسلة من أسوأ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الماضي. توطن الإرهاب، وتشعب منظماته، واستعصى على الاحتواء، وحفل سياق مكافحته بانتهاكات من جانب الحكومات لا تقل جسامة عن جرائمه وقامت حكومات بتوظيفه في مواجهة معارضيها.

وعانت الحريات المدنية والسياسية من تراجعات مماثلة تحت لافتات إصلاحية، فشهدت إصلاح قوانين الأحزاب السياسية، ومباشرة الحقوق السياسية، والصحافة والمطبوعات وحرية تدفق المعلومات فرض المزيد من القيود. ويعكس هذا التقرير مشهد حقوق الإنسان خلال الفترة من مارس 2006 إلى مارس 2007. [48]

إن السبب الأســاسي الذي أدى إلى تدهور حقوق الإنسان في الكثير من الـدول العربية في الفترة

التي تغطي هذا التقرير، هو تفشي ظاهرة الإرهاب، واحتجاج الدول بمكافحته لتقييد حريات الأفراد وحقوقهم أين بررت الدول انتهاكها لحقوق الأفراد وحرياتهم بتنفيذ سياسات إصلاحية تتعلق بهذا المجال.

ط- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2008:

يبرز التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في عام 2008 ظاهرتين بارزتين وهما: تراكم الأزمات، وتراجع الإصلاح، وتنعكس الظاهرتين بالضرورة بآثار فادحة على حالة حقوق الإنسان في العالم العربي. انعكس مردود هذه التراكمات على مجمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من زاويتين: أولاهما بانعكاسها على التمتع بأبسط هذه الحقوق في مناطق تراكم الأزمات، وثانيهما بتوجه الحكومات لمزيد من التشدد على مستوى التشريعات والممارسات لاحتواء آثارها على استقرار النظم، وحرمان القوى المعارضة من تأليب الرأي العام تجاهها، فجمدت برامج الإصلاح على هشاشتها، وشددت في تقييد الحريات المدنية والسياسية.[49] هذه المرحلة التي شملها التقرير لا تقل سوء عن سابقتها، حيث شهدت تراجعا في مسألة حقوق الإنسان نظرا لكثرة الأزمات التي شهدتها المنطقة العربية، والتي انعكست بالدرجة الأولى على الإصلاحات التي بدأتها الدول في المراحل السابقة، أين قامت بتجميد العمل بها.

ي- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2009:

يصادف صدور هذا التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان العديد من المتغيرات الدولية والوطنية التي تضع مسار حقوق الإنسان موضع مراجعة واختبار، ليس فقط في مجال الحريات المدنية والسياسية بل وعلى الأخص في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لكن لم تشهد البلدان العربية مراجعة مماثلة لسياساتها واستراتيجياتها تجاه حقوق الإنسان في ضوء هذه المتغيرات، بل بادرت على العكس من ذلك إلى تعزيز سياساتها السابقة نحو إعلاء الاعتبارات الأمنية على الحريات المدنية والسياسية، والتراجع عن الإصلاحات السياسية المحدودة التي أدخلتها على تشريعاتها ونظمها وتعللت بالأزمات المالية والاقتصادية للتحلل من البرامج والسياسات الاجتماعية بأكثر مما تأثرت قدراتها من هذه الأزمات.[50]

بقيت الدول العربية تتخبط في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وهذا ما زاد من تراجع الضمانات الممنوحة للحقوق المدنية والسياسية خاصة، إذ فرضت الدول قيودا على ممارسة الحقوق السابق ذكرها بدعوى الأسباب الأمنية.

ك- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2010:

كانت الفترة التي يغطيها التقرير واحدة من تلك الفترات الفارقة التي تواجه فيها الأمم خيارات حاسمة تؤثر على مسارها ومصيرها لفترات طويلة[51]. فالمجتمعات العربية مدعوة لإعادة تقييم دورها وتعزيز ثقتها في نفسها، وفي تضامن المجتمع المدني العالمي معها، فخلال الفترة التي

يغطيها التقرير حققت الحركات الاجتماعية السلمية الوطنية نقلة نوعية في قدرتها على التأثير ستفرض نفسها على مستقبل التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والحكومات. [52]

شهدت هذه الفترة التي يغطيها التقرير نوعا من التفاعل بين منظمات المجتمع المدني الداخلي والعالمي، انعكست بشكل إيجابي على وضع حقوق الإنسان في بعض الدول العربية.

ل- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2011:

منذ أحداث 11 من سبتمبر 2001 وقعت المنظمة العربية تحت طائلة تحليلات متعددة حول مسؤولية النظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها عن إفراز الإرهاب وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت أضرار بالغة بالولايات المتحدة، وأمن الدول والمجتمعات الغربية واستخلصت هذه التحليلات التي انخرطت فيها مراكز بحثية، ومؤسسات إعلامية ومسؤولون سياسيون وحكوميون، وكتاب ومفكرون، أن مكافحة الإرهاب وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة. [53]

تعتبر هذه المرحلة التي شملها التقرير مفارقة واضحة في الربط بيم مسألة حماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فقد أصدرت العديد من الدول قوانين لمكافحة الإرهاب لم تراعي فيها مسألة حماية حقوق الإنسان، بل أنها تذرعت بإجراءات مكافحة الإرهاب لتقييد حقوق الإنسان وانتهاك حقوق أخرى.

م- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2012:

يصادف صدور هذا التقرير[54] احتفالات المنظمة بمرور ثلاثين عاما على إنشاءها، كما يأتي بعد مرور عامين ونصف من انطلاق الثورات الشعبية العربية الباحثة عن الكرامة والحرية والإنصاف والعدل الاجتماعي واستقلال القرار الوطني، وهو بهاتين الدعامتين يمثل تقريرا شديد الخصوصية للمنظمة ومؤسساتها العضوة وكافة أعضائها.[55]

شهدت مرحلة صدور هذا التقرير تغيرات جذرية في بعض الأنظمة العربية، التي ثارت شعوبها في وجه الطغيان مطالبة بأنظمة ديمقراطية، تضمن فيها حقوق الإنسان الفردية والجماعية.

ن- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2015:

يرصد التقرير التدهور المريع لأوضاع حقوق الإنسان خلال العامين الماضيين[56]، لاسيما مع بروز العلاقة التبادلية المركبة بين الاحتلال الأجنبي والنزاعات الأهلية المسلحة وتفاقم أنماط الإرهاب وتداخله مع الصراعات السياسية، وهو ما يتجاوز تهديد حقوق الإنسان جزئيا أو كليا إلى تهديد بقاء الدولة العربية ذاتها. وإلى جانب جملة الوقائع والنماذج التي يسوقها التقرير للتدليل على الانتهاكات الشائعة الخطيرة وأنماطها وما يرافقها من ظواهر سلبية، يرصد التقرير العديد من بواعث القلق المتزايدة التي من شأنها أن تؤدي لاستمرار تفاقم الأوضاع ومضاعفة تعقيدها. [57]

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في الأوضـاع السـياسية للدول العربية، والتي ساهمت فيها العديد

من الأوضاع كتفاقم ظاهرة الإرهاب واختلاف وسائلها وأساليبها، وتأثير ذلك سلبيا على مشهد حقوق الإنسان في الدول العربية.

س- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي لعام 2016:

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في 18 فيفري 2017 تقريرها السنوي الثلاثين" حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"، والذي يغطي الفترة من منتصف العام 2015 إلى نهاية ديسمبر 2016. يتناول التقرير بالعرض والتحليل تطورات حقوق الإنسان في المنطقة العربية في جوانبها السياسية والميدانية والتشريعية والممارسات والتوجهات. [58]

لقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير تقدما ملحوظا في مشاركة المرأة على الأصعدة السياسية بصفة خاصة [59]، إلا أن هذا التقدم لا ينبئ بتوافر الإرادة السياسية الجادة بقدر ما يوحي بالحاجة إلى دعم شعبي لنظم الحكم في مرحلة تطورات عاصفة وفي ظل هذا الاضطراب الإقليمي الواسع والمعقد والمتراكب والمخاوف من الخرائط المتغيرة لم يخل بلد عربي من التضرر بالنزاعات وإفرازاتها أو على أقل تقدير بالإرهاب، فإن لم يكن البلد قد تعرض لجرائم الإرهاب بشكل ملموس، فقد تحرك أمنيا وقضائيا للوقاية منه، وفي غضون هذا التحرك لم تبذل المؤسسات الأمنية جهد خلط المعارضة السياسية بالإرهاب. [60]

بعدما تطرقنا لموجز للتقارير التي كانت تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الفترة من 2000 إلى 2016، سنحاول في الأخير أن نبين بعض مواطن الضعف التي يجب على المنظمة إعادة النظر فيها حتى يكون عملها أكثر فعالية، وآفاقها المستقبلية في هذا المجال:

إن جدول أعمال المنظمة تأثر بانشغالات الفكر القومي، ولا يوجد في ذلك شك، ولا تعارض مع جدول أعمال حقوق الإنسان، فإذا كانت المنظمة أعطت أسبقية أولى لحق تقرير المصير وإنهاء احتلال الأراضي العربية ووقف العدوان عليها مثلا، فإن أسبقية حقوق الإنسان نفسها تضع هذا الحق في صدر الشرعة الدولية في المادة الأولى من العهدين، ويجرم ميثاق المحكمة الجنائية الدولية العدوان، وبالمثل كافة مفردات اللائحة الدولية لحقوق الإنسان. بما في ذلك القضايا الحساسة مثل حقوق الجماعات الإثنية المختلفة. وإذا كانت المنظمة لا تنساق وراء الدعوة إلى تفتيت وحدة التراب الوطني في القضايا الإثنية، وعليه فالمنظمة ليست مطالبة بالتخلي عن الدفاع عن حقوق وردت في الشرعة الدولية لمجرد أنها تماثل انشغالات الفكر القومي. [61]

فلابد على المنظمة أن تكثف دورها في العمل على تعزيز الحريات العامة وخاصة الحريات الصحفية وتعزيز احترام الصحفيين لحقوق الآخرين في أدائهم المهني والدعوة لإطلاق سراح الصحفيين المسجونين في قضايا الرأي، كذلك تعميق دور المنظمة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال استمرار التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال استمرار العمل بالمخطط التنفيذي الذي يستهدف التركيز على الرابطة بين حقوق

الإنسان والتنمية. كذلك تعزيز دور المنظمة في مجال تعليم حقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة اليونسكو، وتعزيز دورها في مجال الحماية القانونية للفئات الأكثر حاجة للرعاية كاللاجئين مثلا.[62]

بالرغم من النقائص التي سجلت على بعض جوانب عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا ينفي ما للمنظمة من دور فعال في رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، خاصة في الفترات التي شهدت فيها بعض الدول العربية أزمات سياسية واقتصادية انعكست جذريا على قضايا حقوق الإنسان بمختلف وأبعادها.

الخاتمة

تعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان من أهم المنظمات العربية التي تنشط في مجال حقوق الإنسان على المستوى العربي، فبالرغم من الظروف الصعبة التي عانت منها في بداية نشأتها، إلا أنها واصلت كفاحها سعيا منها لتحقيق الأهداف المسطرة في نظامها الأساسي، وتتجلى خصوصية هذه المنظمة من خلال عضويتها التي تجمع فيها بين عضوية الأفراد وعضوية المؤسسات، كما أن لها العديد من الفروع في الدول العربية والغربية.

ولقد انتهجت المنظمة أسلوب عمل متنوع تجلى واضحا من خلال تعدد الوسائل المستعملة للقيام بوظائفها ولعل أهمها التقارير التي ترصد من خلالها حالة حقوق الإنسان في العديد من الأقطار العربية. وبالرغم مما حققته المنظمة في مجال حقوق الإنسان برصد الانتهاكات المتعلقة بها، إلا أن عملها لا يخلو من النقائص التي يجب تداركها في المستقبل حتى يكون دورها أكثر فعالية.

ومن خلال ما تم التطرق لها سابقا، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نذكر منها:

1. النتائج

- تعتبر المنظمة العربية لحقوق الإنسان من أهم المنظمات غير الحكومية، التي تنشط في مجال حقوق الإنسان على المستوى العربي.
- لقد صادفت المنظمة أثناء نشأتها عدة عوائق وصعوبات تجلى أبرزها من خلال عدم تسجيلها، وتأخر إبرام اتفاق المقر مع الحكومة المصرية لغاية عام 2000.
- شهدت المنظمة صعوبات في التمويل لعدم اعتمادها على التمويل الحكومي، وعدم قبول التمويل الأجنبي قصد المحافظة على استقلاليتها.
- شهدت المنظمة صدا من جانب الحكومات العربية على غرار باقي منظمات حقوق الإنسان التي ترصد انتهاكات هذه الحقوق خاصة من طرف الحكومات العربية، وانعكس ذلك على رفض منحها صفة العضو الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

_ اتسع نطاق نشاط المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حيث أصبح يشمل الحقوق المدنية والسياسية، لذا تعمل على رصد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحقوق، من خلال التقارير التي تدونها، وان اقتضى الأمر ترسل لجان لتقصي الحقائق في مكان الانتهاكات.

_ تتعاون هذه المنظمة مع بقية المنظمات الدولية الأخرى سواء منها الحكومية أو غير الحكومية على غرار منظمة الأمم المتحدة.

_ تقوم بممارسة نشاطاتها من خلال تنظيم ندوات وورشات عمل تعالج العديد من قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي، وكذلك تنظم العديد من الدورات التدريبية، وتصدر نشرة رسمية خاصة بها، وكذلك العديد من الإصدارات لعل أبرزها: تقرير سنوي معنون بحالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

2. **الاقتراحات**

_ ضرورة تركيز المنظمة العربية لحقوق الإنسان اهتمامها على دراسة الظواهر الجديدة والتطورات العالمية، لتقديم إجابات عن الأسئلة الشائكة والمعقدة، خصوصاً في ظل ضعف الثقافة الديمقراطية والنقص الفادح والشديد في الوعي الحقوقي، وهذه كلها تستوجب البحث في أساليب عمل جديدة وغير تقليدية .

_ ضرورة حصول المنظمة على تمويل مناسب ومستقر ودون أية شروط، حتى لا يتأثر استمرار قيامها بنشاطاتها.

_ حاجة المنظمة إلى مبادرات حيوية وجمع شمل أوسع قدر من الحقوقيين والمثقفين. وإذا كان أداء المنظمة عموماً ذو طابع احتجاجي، فإن الأمر ينبغي أن يتحّول إلى قوة اقتراح وقوة اشتراك.

_ ولابد من إبلاء اهتمام أكبر بقضايا الأقليات القومية والدينية (التنّوع الثقافي) وقضايا المرأة والفئات المهمشة أو ذوي الاحتجاجات الخاصة وحقوق الطفولة وقضايا الهجرة واللاجئين والتمييز العنصري والقضايا التي تشكل جوهر حركة الحداثة والتجديد على المستوى العالمي، إضافة إلى قضايا السلام والتنمية والبيئة والاستفادة من الثورة العلمية التقنية.

_ عقد شراكات مع منظمات عالمية لتعزيز موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان أمام المنظمات الدولية وعلى النطاق العالمي، ولإعادة تأكيد حضورها باعتبارها المظلّة العربية لحركة حقوق الإنسان.

الهوامش

1 - أنظر: النظام الأساسي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، المعدل وفق قرار الجمعية العمومية العاشرة، أكتوبر 2018، ص3.

2 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أفريل 2008، ص 15.

3 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، 2013، ص 7.

4 - المرجع نفسه.

5 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المرجع السابق، ص 15.

6 - إبراهيم حسين معمر، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011/2010، ص .31

7 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين، المرجع السابق، ص 8.

8 - أيمن إبراهيم الدسوقي، تقييم فعالية المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مؤتمر "حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية"، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر وبرنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بجامعة القاهرة، الدوحة، 11-12 ماي 2008، ص 1.

9 - إبراهيم حسين معمر، المرجع السابق، ص 31.

10- محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المرجع السابق، ص 21.

11 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين، المرجع السابق، ص10.

12- أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 2.

13 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المرجع السابق، ص 25.

14 - أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ص 1-2.

15 - نموذج شكوى مقدمة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في مصر لأشخاص تم انتهاك حقوقهم، فيما يتعلق بإجراءات المتابعة قبل وأثناء المحاكمة. أنظر:

244/01 : Organisation Arabe des Droits de l'Homme/Egypte
http://www.achpr.org/files/sessions/33rd/comunications/244.01/achpr33_244_01_fra.pdf

16 -إبراهيم حسين معمر، المرجع السابق، ص 34.

17 -أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 2.

18 -المنظمة العربية لحقوق الإنسان "تعريف موجز"، أنظر الموقع الإلكتروني:
http://aohr.net/portal/?p=1288، تم الإطلاع بتاريخ: 2017/11/09 على الساعة:17:55.

19 -إبراهيم حسين معمر، المرجع السابق، ص ص 43-44.

20- أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص ص 10-11.

21- إبراهيم حسين معمر، المرجع نفسه، ص ص 37-38.

22- محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان لمحات عن المنظمة في عيدها الثلاثين، المرجع السابق، ص 14.

23- إبراهيم حسين معمر، المرجع نفسه، ص32.

24- محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المرجع نفسه، ص 29.

25 -مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية – المغرب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) – لبنان، منظمة الخط الإنساني – الكويت، المرصد السوداني لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا. أنظر الموقع الإلكتروني: http://aohr.net/portal/?cat=5 ، بتاريخ: 2017/11/09 على الساعة: 18:16

المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا، الشبكة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ليبيا، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. أنظر الموقع الإلكتروني: http://aohr.net/portal/?cat=5&paged=2، بتاريخ: 2017/11/09 على الساعة: 18:09.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في موريتانيا، المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية – ألمانيا، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في النمسا، أنظر الموقع الإلكتروني: http://aohr.net/portal/?cat=5&paged=3، بتاريخ: 2017/11/09 على الساعة: 18:10

26 - التعريف بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، أنظر الموقع الإلكتروني: ww.anhri.net/menaw/aohr/about.shtml، تم الإطلاع بتاريخ:2017/11/09 على الساعة: 17:47.

27 - أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 7.

28 - ثلاثون عاماً على تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان .. 12 ديسمبر 1983 – 12 ديسمبر 2013 .. تحية لجهود ونضالات حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة في 12 ديسمبر 2013، أنظر الموقع الإلكتروني: http://aohr.net/portal/?p=4318، التاريخ: 2017/11/09 ، على الساعة:17:51

29 - أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 3.

30 - المرجع نفسه، ص ص 11-12.

31 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المرجع السابق، ص 42.

32 - أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 12.

33 - نظمت المنظمة، بالمشاركة مع اتحاد المحامين العرب ومنظمة اليونسكو في 1987، ورشة عمل موسعة حول التوثيق والتعليم والإعلام في مجال حقوق الإنسان، فحصت أوضاع التوثيق في مجال حقوق الإنسان في الوطن العربي، ودعت إلى تأسيس مركز معلومات حقوق الإنسان. كما شاركت المنظمة، بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب وبمساهمة 31 منظمة غير حكومية، في تأسيس الشبكة العربية للتوثيق والمعلومات حول حقوق الإنسان، لتطوير مستوى تدفق المعلومات وتبادلها بين المنظمات المشاركة، وتطوير نظم المعلومات فيها.أنظر: المرجع نفسه، ص 12.

34 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما، المرجع السابق، ص 44.

35 - أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 13.

36 - Away from eye witnesses In the name of sovereignty, the Egyptian government sprays poisonous gas to hunt for and kill tunnel workers on the border with the Gaza Strip, Arab Organization for Human Rights in UK, Special report about the killing of tunnel workers AOHR 7-1-2010.
https://www.middleeastmonitor.com/wp-content/uploads/downloads/other_reports/arab-organization-for-human-rights-in-uk.pdf

37 - كما عززت المنظمة من آلية متابعتها للحقوق الفردية ببناء قاعدة بيانات للانتهاكات، بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، وقد تعاونت المنظمة مع المؤسسات الأعضاء في مواجهة العديد من أوجه الانتهاك، حيث تعاونت المنظمة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، والدول العربية وألمانيا، في قضايا تتعلق بترحيل لاجئين إلى بلدانهم بما لا يعرضهم للخطر، كما تعاونت مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مواجهة جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين العرب.أنظر: إبراهيم حسين معمر، الدراسة السابقة، ص ص 46-48.

38 - أيمن إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 13.

39 - المرجع نفسه، ص 14.

40 - التعريف بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، المصدر السابق.

41 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2000، ص 5.

42 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2001، ص 5.

43 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2002، ص 5.

44 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2003، ص5.

45 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص .5

46 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2005، ص .4

47 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2006، ص.49

48 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2007، ص ص 5، .7

49 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2008، ص ص 5- .6

50 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2008-2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009، ص ص 7-8.

51 - المفارقة المهمة التي يبدأ التقرير بذكرها تتعلق بمسارعة البلدان العربية للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب وغسيل الأموال على مدار العقد الأخير، في حين اتسمت حركتها بالبطء في الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بل إنها شهدت عزوفاً أحياناً عن الانضمام إلى الاتفاقيات الأساسية، المطروحة منذ سنوات طويلة. أنظر: عبد الحسين شعبان، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010، المجلة العربية للعلوم السياسية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010، ص .156

52 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي 2009-2010، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010، ص ص 5، .7

53 - محسن عوض وآخرون، دراسة حول الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري (2001-2011)، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية حول الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي، والفعل الثوري، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 16 أفريل 2011، ص.4

54 - يحمل هذا التقرير رسائل عدة إلى النظم العربية، أولاها: أن كلفة الإصلاح أقل كثيرا من مخاطر المواجهات للنظم والمجتمعات على السواء، وثانيها: أن تجريب الوضع القائم مضيعة للوقت والفرص، فإذا كان احتكار السلطة والمال بأيدي النخب والحكام قد أفضى إلى الانفجار، فستظل سياسة "السير كالمعتاد" أقصر طريق إلى الانفجار سواء وصل الحكام إلى سدة السلطة بصندوق الانتخابات أو بميراث الآباء والأجداد، وإذا كان التمييز والتهميش تجاه المناطق والمجتمعات قد أذكى نيران الثورات، فبقاؤه يفسد معنى الإصلاح. وآخرها: أنه بدون تكامل عربي فعال لا سبيل للتقدم في التنمية والاستقرار في عالم لا مكان فيه للضعفاء.أنظر: إطلاق التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان... مشهد التغيير في الوطن العربي..."ثلاثون شهرا من

الإعصار"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 29، 2011.أنظر الموقع الإلكتروني:http://aohr.net/portal/?p=3808 ، بتاريخ: 2017/11/09، على الساعة:.20:09

55 - مشهد التغيير في الوطن العربي "ثلاثون شهرا من الإعصار"، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي(2011-2012)، القاهرة، جوان 2013، ص 7، 9.

56 - لم يتبادر لذهن المدافعين عن حقوق الإنسان أن ما اصطلح على تسميته –وفقا للمصطلحات الغربية- ب"الربيع العربي" سينقلب خريفا داميا، وأن التغييرات الكبرى وفرت مزيدا من الأسباب لانتهاك حقوق الإنسان وقمع الحريات بأكثر مما وفرت هامشا لممارسة بعض الحريات السياسية بصفة مؤقتة.أنظر: حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2015، ص 7.

57 - أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ... تقريرها السنوي الـ29 ... حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة في 10 أوت 2015، أنظر الموقع الإلكتروني: http://aohr.net/portal/?p=6010، بتاريخ:2017/11/09 ، على الساعة: .19:56

58 - إعلان التقرير السنوي الثلاثين للمنظمة العربية لحقوق الإنسان "حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي"، 2015-2016، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 18 فيفري 2017، ص 1

59 The parallel report of the Arab Organization for Human Rights in Britain and Europe on the commitment of the State of Qatar to the Convention (CEDAW) Date: 25 January 2018

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/QAT/INT_CEDAW_NGO_QAT_30833_E.pdf

60 - حقوق الإنسان في الوطن العربي، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2016، ص8. أنظر أيضا:

Mr. Mohsen Awad and Mr. Alaa Shalaby, Report Of The Arab Organization For Human Rights The Status Of Human Rights In The Arab World, Cairo 2016, p6
https://www.ahrfund.org/wp-content/uploads/2017/12/book-report-2016.pdf

61 - محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة خمسة وعشرون عاما ، المرجع السابق، ص ص 27- 28.

62 - إبراهيم حسين معمر، المرجع السابق، ص 55.